

الغرض البيداغوجي: بعد المحاضرة يكون كل طالب قادرا على معرفة أهم العوامل التي تؤثر في الاتصال السياسي بالإضافة الى العوامل المرتبطة ببيئة العملية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. كما ان هناك عوامل خارجية تؤثر في الاتصال السياسي وفي العملية الاتصالية بشكل عام.

العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي :

تؤدي الكثير من العوامل والمتغيرات دورا مؤثرا في الاتصال السياسي ,بعضها يتعلق بخصائص النظام السياسي واهميته في تشكيل الرأي العام والبعض الاخر يتعلق بالنظام الإعلامي وملكيته وأدوار وسائل الاتصال بالإضافة الى العوامل المرتبطة ببيئة العملية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. كما ان هناك عوامل خارجية تؤثر في الاتصال السياسي وفي العملية الاتصالية ككل تأثيرا إيجابيا لعل من ابرزها الثورة المعلوماتية فالمؤسسات الاتصالية هي منظمات تتأثر بالبيئة التي تحيط بها بكل اوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا -خصائص النظام السياسي

بالرغم من ان وسائل الاتصال ترتبط بالفكر السياسي او الفلسفة السياسية التي تنتجها الأنظمة السياسية ومؤسساتها وتحدد أطراف العلاقة بين وسائل الاتصال والسلطة من جانب وبين الوسائل وافراد المجتمع من جانب اخر ,بل قد تصبح انعكاسا لها وترجمة لرؤيتها الفكرية الا ان هناك عوامل أخرى تؤثر في الاتصال السياسي.

وقد شهد العالم ثورة ديموقراطية تمثلت في سقوط معظم الأنظمة الشمولية سواء كان ذلك في او روبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق او في العديد من دول العالم الثالث واتجاه ما تبقى من هذه الأنظمة مكرها نحو درجة جديدة من درجات الممارسة الديموقراطية فظهر الحديث عن التعددية السياسية وتراجعت المقولات الخاصة بالنظام الحزب الواحد وبدا الحديث عن حرية الصحافة والاعلام واصبح يح تل مساحة واسعة في نطاق التفكير السياسي لوصفة ضرورة من ضرورات النظم السياسية الديموقراطية.

إن الخبرة المعاصرة توضح ان بعض الأنظمة بدأت عملية الإصلاح الديمقراطي من خلال البدء بمنح وسائل الاعلام نطاقا أوسع من الحرية في حين اتجه البعض الى البدء إعادة بناء مؤسساته السياسية على الأسس الديمقراطية ,

وايا كان الخيار فإن التجربة العملية قد اكدت على ان ثمة علاقة بين هاذين الخيارين فالنظم التي بدأت بخيار الإعلامي الحر تأثرت مؤسساتها السياسية بدرجة واضحة بنتائج الاخذ بهذا الخيار ومن ثم بدت الحاجة المحلة لإعادة بناء هذه المؤسسات على أسس ديموقراطية , اما النظم التي اخذت بالخيار المؤسسي فقد ظهر لها الحاجة الى الاعلام الحر لتيسير آلة العمل في هذه المؤسسات وفقا للأساليب الديمقراطية.

ويعد المناخ السياسي السائد في المجتمع وخصائصه من العوامل العامة والمؤثرة في الاتصال السياسي الذي يمثل في رؤية السلطة السياسية لدور المواطن ومدى توفر التنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المختلفة ورؤية السلطة لنظام الإعلامي والمشاركة التي تمارس في المجتمعات الغربية ترتبط بالاطار الدستوري والمؤسسي الذي يشمل التعدد الحزبي الجماعات المصلحية، حرية الثقافات , البرلمان وأجهزة الحكم المحلي. لقد أصبحت المشاركة الشعبية الكبيرة في عملية اتخاذ القرار السياسي هدفا اجتماعيا مهما في النظم الديمقراطية ويرتبط ذلك بشكل وثيق بانتشار المعارضة وجماعات العمل الجماهيري والمشاركات السياسية الغير تقليدية.

بالرغم من أهمية الدور السياسي للأحزاب السياسي الا انه بدء يضعف حيث تؤكد دراسات أجريت في الكثير من الدول على تراجع التفاعل الجماهيري مع الأحزاب السياسية نتيجة لاضافة قضايا جديدة الى جدول الاعمال السياسي والصعوبات التي واجهاتها الأحزاب العريقة في تعاملها مع القضايا إضافة الى الخصائص المتغيرة والجماهير المعاصرة وبخاصة بعد الانتشار الهائل بمصادر المعلومات والتعليم الذي أدى بدوره الى تكوين مجتمع قادر على التعامل مع تعقيدات السياسة واتخاذ القرارات السياسية الخاصة لكل فرد من افراده.

ومتخذي القرارات السياسية في الأنظمة الفدرالية لا تتم الا من خلال الانعكاسات المتبادلة بينهما , فوسائل الاتصال لا تؤثر مباشرة في اتخاذ القرار السياسي وإسناده

بمعلومات مباشرة يمكن لصانعي السياسة ومت خذي القرارات ان يتخذونها أساسا للبناء عليه.

في الوقت التي تصارع فيه الحكومات كي تلبي المطالب التي تلقى على كاهلها فإن المؤسسات السياسية تمر بأوقات عصبية من جراء محاولتها التكيف لتلبية الدعوات الى ديموقراطية اكثر مشاركة ولأن المؤسسات الديموقراطية وبخاصة في اوروبا الغربية قد صممت لتحذ من مشاركة المواطن وتسييرها في قنوات معينه لا لتضاعف من سيطرة العامة على النخب كما يعتقد فإن هناك فرصا غير كافية تمكن المواطن من زيارة مشاركته في العملية السياسية.